WWW.CSRSKABUL.COM

مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 70 (من 10 إلى 17 مايو 2014)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

إطلاق سراح السجناء وتحديات تطبيق العدالة

- مقدمة ٣
- أوضاع السجناء الأفغان في الداخل والخارج..... ٣
- قرار رئاسي وتحديات جادة أمام تطبيق العدالة..... ٥

مسؤولون فاسدون... ومحاولة بائسة أمام الفساد الإداري

- مقدمة ٧
- رئيس البلدية بين الوعود والإنجازات ٧
- دوافع الصراع بين رئيس البلدية ونواب المجلس ٨
- مسؤولون فاسدون يزيدون الفساد بمكافحتهم ولا ينقصون ٩

إطلاق سراح السجناء و تحديات تطبيق العدالة

مقدمة

أصدر الرئيس الأفغاني حامد كرزاي قرارا رئاسيا "رقم16" تم بموجبه في الأيام الأخيرة إطلاق سراح مئات السجناء الأفغان من مختلف السجون الأفغانية وذلك في الذكرى الثانية والعشرين لفوز المجاهدين بعد الانسحاب السوفيتي من أفغانستان.

بناًء على هذا القرار الرئاسي سيتم إطلاق سراح سجناء يتراوح عددهم بين خمسة إلى عشرة آلاف، من السجون المحلية والمركزية، وقد تم بالفعل إطلاق سراح مئات السجناء من سجون المحافظات وأكثر من 500 سجين من سجن "بلشرخي" في العاصمة.

يأتي هذا القرار في وقت تقول "منظمة العفو الدولية" في تقرير جديد لها بخصوص تعذيب السجناء في دول مختلفة بأن سجون الحكومة الأفغانية ومحابسها تشهد انواعا مختلفة من تعذيب السجناء.

ماهي أوضاع السجون الأفغانية؟ ما هي التحديات الموجودة أمام العدالة؟ وما هي رسالة القرار الرئاسي الأفغاني بخصوص عفو السجناء و تخفيف عقوباتهم؟ يناقش قسم التحليل في مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية هذا الموضوع في السطور القادمة:

أوضاع السجناء الأفغان في الداخل والخارج

إن المنظات الدولية تحدثت كثيرا عن أوضاع السجناء السيئة في السجون الأفغانية وأظهرت دوما القلق تجاه هذا الأمر. وقد نشرت مرات عديدة تقارير بخوص التعامل السيء مع السجناء.

جاء في التقرير الأخير لـ"منظمة العفو الدولية" والذي يتحدث عن كيفية تعذيب السجناء والمحتجزين في 141 دولة، بأن الأفراد المشكوك فيهم والمتهمين في السجون الأفغانية يواجهون التعذيب بأسالب مختلفة، منها الضرب المبرح، والتعليق من السقف والتهديد بالاغتصاب.

إلى جانب ذلك لقد اعتبرت المنظات الداخلية أحيانا أوضاع السجون الأفغانية مقلقة وتكلم بعض الخبراء الأمنيون عن وجود التعذيب في سجون البلد أيضا.

على صعيد متصل اعتبرت لمرات عديدة "اللجنة المستلقة لمراقبة تطبيق الدستور" في تقاريرها أوضاع بعض السجون والمحابس مثيرة للقلق وقالت بأنه قد تم تجاهل القرارات الرئاسية في بعض الحالات أيضا.

وكان الرئيس الأفغاني دوما يؤظف، بعد كل تقرير بخصوص الوضع السيء لسجون البلد، وفودا لتقصي الحقيقة ولمعرفة كيفية التعامل السيء مع السجناء، و تهديدهم بالقتل والاغتصاب في السجون والمحابس، ولكن هذه المحاولات لم تكن مجدية ورغم انتقادات المنظمات الحقوقية بخصوص السجون الأفغانية، لم يُتخذ أي إجراء في عشر سنوات ماضية، لجعل السجون على المستوى اللائق.

ومع أن السجناء قد حاولوا عبر إضرابات طويلة عن الطعام، بأن يفهموا المسؤولين بأوضاعهم السيئة وبمشاكل السجون ولكن على ما يبدو، لم تجد هذه المحاولات نفعا إلى الآن.

من جانب آخر أصبح بعض السجون مراكز للفحشاء، وقد نُشرت تقارير حول الفحشاء في عدد من السجون الأفغانية. على سبيل المثال في عام 2011م، نشر تقرير كان يفيد بأن النساء السجينات في سجن محافظة غزني كن يتعرضن للمضايقات. وعلى حد قول نساء سجينات في هذا السجن، قام مسؤولون ومؤظفون في القسم النسائي للسجن بمحاولة متكررة لاغتصاب السجينات.

وكذلك خلال 13 سنة خلت، أسست القوات الأجنبية سجونا سرية وغير قانونية، في العاصمة وفي محافظات أخرى، وكان السجناء يواجهون في هذه السجون أنواعا من التعذيب والسلوك الشرس. وقد تابعت الحكومة الأفغانية أخيرا هذه القضية ونتيجة لذلك أغلقت ستة سجون غير قانونية للقوات الأجنبية في محافظات كندهار، وهلمند.

إلى جانب الأوضاع السيئة للسجناء في الداخل، يعيش سجناء أفغان آخرون أوضاعا انسانية صعبة في سجون دول أجنبية. منهم خمسة آلاف يقبعون في سجون إيرانية وتقوم الحكومة الإيرانية بإعدام عشرات السجناء ومئاتهم في إعدامات جماعية بطريقة غيرعادية ودون وجود أي محام أو محكمة، في حالة يبقى موقف الحكومة الأفغانية إزاء هذه القضية ضعيفا جدا، ولم تستدع حتى السفير الإيراني بهذا الخصوص لمرة واحدة.

إن الحكومة الأفغانية عليها أن تطلع على أوضاع أتباعها السجناء في إيران وفي أية دولة أخرى، وتتخذ بشأنهم موقفا قويا وتسد باب إعدامات الأفغان الجماعية في إيران، وعليها أن تعمل لصالح أتباعها السجناء في الدول الأخرى أيضا.

قرار رئاسي وتحديات جادة أمام تطبيق العدالة

إن المشاكل في المؤسسات القضائية الأفغانية جعلت أشخاصا أبرياء يقبعون في السجون شهورا وسنوات دون ارتكاب أية جريمة ودون أية محاكمة، والمجرمون الحقيقيون يخرجون من هذه السجون بقوة المال والوساطة.

إن القتلة والمختطفون الذين يحظون بحماية من مسؤولين رفيعي المستوى لا تتم محاكمتهم، ومثال ذلك هو حكيم شجاعي الذي قتل مئات الأبرياء في محافظة أرزكان وعلى رغم ذلك كان يحل ضيفا في القصر الرئاسي.

إن الفساد الإداري في المحاكم يسبب أحيانا عدم استغلال بعض السجناء من قرارات العفو والتخفيف.

من الواضح أن دائرة المستغلين من القرار الرئاسي تشمل مجرمين حقيقيين بدليل وجود الفساد في النظام القضائي للبلد، وهؤلاء يخرجون من السجن مكان أشخاص غير مجرمين. هذا والضرورة تطلب محاكمة مثل هؤلاء، ولكن وبسبب الضعف الإداري في المحاكم لا يتم إصدار الحكم بشأن ملف واحد في شهور وسنوات، وبسبب المجرمين الحقيقيين تضيع حقوق أناس أبرياء كثيرين. فيما لا تسمح قوانين البلد بحبس الأفراد المشكوك فيهم، أكثر من بضع ساعات يقبع بعض الأشخاص شهورا وسنوات في السجون وعلى الحكومة الأفغانية أن تعطي تصريحا بهذا الشأن.

إن التخفيف في العقوبة أمر قضائي مسلم به، وهو موجود في أية دولة. والرئيس يملك صلاحية مقيدة في أن يخفف العقوبات أو يعفو. الشعب أيضا لا يخالفون تخفيف عقوبات المجرمين ولا حتى عفوهم، ولكنهم يريدون أيضا مراعات القانون والعدالة في قضية السجناء. والآن تكمن المشكلة في إطلاق سراح أناس ارتكبوا القتل، والاختطاف، والسرقة من أجل مصالح ذاتية، ثم لبثوا في السجن سنوات دون محاكمة وبعد فترة يتم إطلاق سراحهم، وعلى جانب آخر يستمر مكث أناس آخرين في السجون بلاذنب ودون أية محاكمة لسنوات طويلة.

إن حماية مسؤولين حكوميين للمجرمين تشكل المشكلة الرئيسية في هذا المجال، وتعرف الحكومة الأفغانية هذه المشكلة جيدا، ولكن بدليل أو بآخر لم تتخذ أي إجراءات لازمة بشأن هذه القضية. وقد سبب هذ الأمر تصاعدا يوميا في كمية الجرائم في المجتمع، حيث يتم القتل ويستمر اختطاف الأطفال والكبار في المدن الكبرى، وترتفع الاضطرابات الاجتماعية، وتزداد المشاكل الأمنية والسياسية يوما بعد يوم ويتم اضطهاد الطبقة الضعيفة من الشعب.

إضافة إلى ذلك، لا توجد أساسا، استراتيجية شاملة لحبس الأفراد وسجنهم. والقوات الأجنبية إن تؤسس لنفسها سجونا في مناطق مختلفة في البلد، فهم لديهم برنامامجهم واستراتيجيتهم، ويريدون إلى جانب هذا تضعيف الشعب الأفغاني بالحبس والسجن بحجج واهية ولهم في هذا الأمر أهداف أخرى يعملون من أجلها. ولكن الحكومة الأفغانية مع ضعفها في محافظة مؤسسة الجيش والشرطة، تقوم بمحافظة 20 ألف سجين في سجون البلد، ولا تملك الشواهد والتسهيلات لمحاكمة هؤلاء السجناء.

نظرا للمشاكل الحساسة في السجون الأفغانية، ونظرا للفساد الإداري في النظام القضائي ونظرا لعدم تطبيق العدالة، توجد هناك ضرورة ملحة لتجديد هذا المجال وإحداث اصلاحات فيه.

مسؤولون فاسدون... ومحاولة بائسة أمام الفساد الإداري

مقدمة

وصلت اتهامات موجهة إلى رئيس بلدية كابول محمد يونس نوأنديش، من قبل بعض أعضاء البرلمان الأفغاني إلى المحكمة الأفغانية العليا، وقد أعلنت المحكمة بعد المرحلة الابتدائية من تقصي الحقيقة في مؤتمر صحفي أن الخلاف الموجود بين أعضاء البرلمان ورئيس البلدية ناتج من دوافع ذاتية، وأن أعضاء البرلمان طلبوا من رئيس البلدية مطالب غير شرعية.

ما هو الدافع الرئيسي وراء التهم الواردة على رئيس بلدية كابول؟ هل نواب المجلس يفكرون لصالح الشعب، أم أن هناك صراعات ذاتية تدور خلف الكواليس؟ ومن جانب آخر، إلى أي مدى تكون التهم الواردة من قبل رئيس البلدية على بعض النواب صحيحة؟ إضافة على ذلك، لماذا لا تثير مواقف المسؤولين غيرالقانونية أية ردة فعل، إلا إذا أضرت بمصالح ذاتية لمسؤولين آخرين؟ ناقش قسم التحليل في مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية هذا الموضوع وإليكم التفاصيل:

رئيس البلدية بين الوعود والإنجازات

في البداية لو نلقي نظرة شاملة على فترة مسؤولية رئيس بلدية كابول في السنوات الماضية، فهل أنجز ما وعده به في وسائل الاعلام لسكان كابول؟

عندما نصب الرئيس الأفغاني قبل خمس سنوات بقرار رئاسي السيد نوأنديش رئيسا لبلدية كابول، وعند أول ظهوره في الاعلام قطع على نفسه وعودا كثيرة بتغيير هيئة كابول العاصمة، وكان سكان كابول يتوقعون منه أن يبدل المدينة إلى حال جيدة خلال سنتين أو ثلاث.

ولكن بعد مضي خمس سنوات من تقرره كرئيس لبلدية كابول، تُعتبر حالة مدينة كابول بشكل عام سيئة للغاية. رغم مساعدات واسعة وميزانيات كبيرة لم يتم إجراء أية مشارع في مجال البنية التحتية. حتى الشوارع والطرقات التي تم تعبيدها وإنشائها فإن العمل عليها لم يكن بالطريقة المهنية، وعلى سبيل المثال فإن مجاري المياه غير موجودة في كثير من المناطق، ونتيجة لكيفية العمل الضعيفة تسبب الأمطار الغزيرة وتجمع المياه دمارا للطرقات والشوارع.

لم يحظ مجال القنوات وتوصيل المياه اهتماما لائقا أيضا، وعند هطول المطر تتبدل شوارع كابول مجاريا للمياه وتسبب مشاكل عدة لسكانها. أين ذهبت ملايين الدولار من مساعدات البنك الدولي والمؤسسه اليابانية "جايكا" وفيم صرفت؟ لأن المدينة تخلو من علائمها.

إلى جانب هذا يمكننا القول بأن الفساد في المؤسسات الحكومية وصل حضيضه، وكل مسؤول حكومي يعمل على نيل مصالحه الذاتية، كل المعاملات رهن الرشاوى، ولا يستثنى رئيس البلدية من هذه القاعدة العامة، وكما ذهبت إليه التهم فإن له يد في أعمال غير قانونية وفي اختلاس الأموال. ثم إن هذا يعتبر جريمة، أن لم يقم رئيس البلدية بإحالة ملف النواب إلى المحكمة العليا إن كانوا قد قاموا باغتصاب الأراضي، وبقي الأمر إلى أن واجه من قبل النواب تهديدا فصار يستغل ورقة ضغط لديه، ومن هذا يبدو أنه كان على تعامل غير قانوني مع النواب وأنه كان على خوف من الافتضاح.

دوافع الصراع بين رئيس البلدية ونواب المجلس

مع أن رئيس البلدية كان قاصرا في أعماله ورغم وجود تهم موجهة إليه بخصوص الفساد والاختلاس، وهي تهم قد تكون صحيحة، إلا أن موقف بعض النواب المفاجئ ضده يحمل في طياته تساؤلات كثيرة، هل نواب المجلس قلقون من أجل مصالح شعبية إلى درجة وصل الأمر بهم إلى الاعتصام والتخييم في الساحات العامة؟ أم أن هناك أهداف ذاتية يعملون من أجلها هؤلاء النواب كل صغيرة وكبيرة؟

تأثير البرلمان، ونيابته الحقيقية عن الشعب ظهرت بشكل جلي وعلني في مواقفه وفي نشاطاته. كلما تم استدعاء أي مسؤول حكومي إلى المجلس، في كثير من الأحيان، ظهر أن الهدف من وراء الخطة كان هدفا أو مصلحة ذاتية وأن كل نائب في البرلمان طلب من المسؤولين مطالب كثيرة متخذا نيابة الشعب ذريعة لأهدافه.

وعلى سبيل المثال قبل سنة في شهر مايو/أيّار 2013م، استدعى البرلمان وزير المالية الأفغاني حضرت عمر زاخيلوال لاستجوابه، والذي من جانبه كشف أسماء بعض نواب المجلس من الذين طلبوا منه مطالب غير المشروعة والذين كانت عليهم تهم بتهريب المخدرات وأعمال غير قانونية. وهناك كثير من القضايا تتعلق بالتعامل والتوافق بين النواب والمسؤولين مما لم

يصل الاعلام ولا مرحلة الافتضاح. هناك نواب كثيرون يقومون بأعمال غير قانونية وأصحاب سلطان قاموا بغصب الأراضي ولا تحتاج هذه القضايا إلى تقصي المحكمة بل هي علنية للجميع، ولكن هل هناك من يمنع؟!

هذه المرة أيضا لا يحرك سوء حالة العاصمة الأفغانية بعضا من نواب المجلس الأفغاني. إنما الذين اتخذوا موقفا ضد رئيس البلدية هم الذين كانت بينهم وبين رئيس البلدية مشاكل ذاتية بسبب غصب الأراضي أو ملفات قضائية سابقة.

مسؤولون فاسدون يزيدون الفساد بمكافحتهم ولا ينقصون

ذكرت المحكمة العليا اسم رئيس المجلس الأفغاني، واسم مسؤول "لجنة المواصلات والمخابرات" البرلمانية بأنهما طلبا من رئيس البلدية إعطاء الأراضي وبأن التهم الواردة على رئيس البلدية جائت إثر رفضه لهذه المطالب.

عندما فاز مسؤول "لجنة المواصلات والمخابرات" قيس حسن في الانتخابات البرلمانية، أخذ باسم أخيه وبطريقة قانونية من بلدية كابول 300 هكتار «فدان» من الأراضي لإحداث منطقة سكنية، وبنى منقطة سكنية باسم "ميرويس ميني". ولكن السيد قيس لم يكتف بـ300 هكتار من الأراضي بل ضم إليها 700هكتار أخرى بطريقة غير قانونية، وهو صاحب ملفات قضائية أخرى إلى جانب هذه القضية، وقد مُنع من السفر خارج البلد قبل سنة وصدر الأمر بإلقاء القبض عليه عدة مرات، ولكنه الآن يرفع صوتا ضد مواقف البلدية غيرالقانونية مع أنه يرجع إلى قائمة مسؤولين فاسدين. عندما يتهم النواب أي مسؤول، حتى وإن كانت التهم صحيحة، لا تصل إلى أي مكان بسبب مواقف النواب سيئة السمعة وغصبهم للأراضي، تبقى رحى الفساد تدور لصالح المسؤولين بالخيانة والسرقة.

ثم إن المؤسسات القضائية والعدلية في البلد دوما تكون ضحية المصالح الذاتية وليست في مستوى يمكن التوقع منها أن تسد المعاملات غير المشروعة وأن تأخذ أصحاب القوة إلى المحاكمة، بل إن هذه المؤسسات تشكل جزءا كبيرا من فضيحة الفساد الإداري. هذه المؤسسات وإن تقوم بتقصي الأمور ومحاكمة أي شخص، فإن مواقفها لا تعدو أن تكون مجرد اتهامات.

في الحقيقة لا يفكر في أفغانستان، أي مسؤول حكومي ولا أية مؤسسة حكومية لصالح الشعب ولخدمته، بل كلهم مشغولون بالفساد الإداري، وبغصب الأراضي، وبتهريب المخدرات وبمثل هذه الأعمال اللامشروعة، ولا يمكن الوقوف أمام هذه الأعمال لأي مسؤول أو مؤسسة.

إن عملية مكافحة الفساد على يد مسؤولين فاسدين وصلت إلى مرحلة، فسد فيها النظام كله، وباسم المصالح العليا تتبادل التهم من أجل مصالح ذاتية بين المسؤولين، هذا يعطي انطباعا لأي مسؤول في الحكومة بأنه سوف يجنون من أية عقوبة وإن ظهرت للعن ما يعمل خلافا للقانون. النهاية